

مصارف

مستودع «اعرف عميلك» بإدارة سويقت هك «يحتك» لبنان؟

والحفاظ على تلك الشبكات». في الواقع، إن استثمارات «اعرف عميلك» هي أداة قديمة استخدمت للاطلاع على أوضاع زبائن المصارف المالية وبعض التفاصيل التي كانت تتطلبها الصناعة المصرفية، إلا أنه طرأت تطورات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فرضت تطوير استخدامات هذه الأداة في أكثر من اتجاه؛ كان أبرزها بعد 11 أيلول 2001. هذا التاريخ كان مفصلياً، إذ انصبّ الاهتمام على تطوير سجل «اعرف عميلك» كأداة معنية بمكافحة تبييض الأموال وجرائم الإرهاب (بصرف النظر عن تعريفات الإرهاب المختلفة) بشكل حصري، إلى أن استخدمت لاحقاً كأداة لتطويع المصارف حول العالم، انطلاقاً من توصيات منظمة التعاون الاقتصادي OECD والقوانين الأميركية والأوروبية عن «الامتثال».

في كانون الأول 2014، أسست شركة سويقت العالمية قاعدة معلومات مركزية تتضمن المعلومات المستقاة من استثمارات «اعرف عميلك» التي تنظمها المصارف والمؤسسات المالية عن زبائنهم اليوم. انضم إلى هذه القاعدة 3000 مؤسسة مالية و30 مصرفاً مركزياً، ما يثير مخاوف البعض في لبنان من أن تمارس المصارف المراسلة ضغوطاً على المصارف العاملة في لبنان من أجل الانضمام إلى هذه القاعدة التي تمكّن خرقاً إضافياً للسرية المصرفية

محمد وهبة

لم تعد استثمارات «اعرف عميلك» مجرد سجل عادي تملأه المصارف لزبائنهم، بل تحول إلى أرشيف معلومات عالمي بإدارة «سويقت»، التي تصفه بأنه «مستودع معلومات مركزي يضم مجموعة معيارية من المعلومات عن المؤسسات المالية وهي معلومات مطلوبة للامتثال لمتطلبات (اعرف عميلك)». وبحسب بيان صادر عن «سويقت»، فقد انضمت أكثر من 3000 مؤسسة مالية من 200 بلد ومقاطعة إلى سجل «اعرف عميلك» (Know Your Customer (KYC)) بالإضافة إلى 30 مصرفاً مركزياً حول العالم، وهو يوفر «حلاً آمناً ومجدي الكلفة، ويمكن المصارف وموزعي ومدبري الصناديق من تنمية شبكاتهم مع المصارف المراسلة

هكذا صار على المصارف في الخارج وفي لبنان أيضاً، «الانصياع» إلى الإرادة الأميركية تحت سقف «الامتثال» لقوانين مكافحة جرائم الإرهاب ومكافحة تبييض الأموال. لكن هذا الانصياع لم يعد يقتصر على الامتثال بصيغته المتداولة، بل بات يتطور ويجري تحديثه بطريقة تخدم أهدافاً محدّدة. ففي لبنان، أقرت التشريعات اللازمة لتطبيق «الامتثال» ومعظمها جاء تحت وطأة الضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية ومنظمة OECD، إذ تارة كان هناك تلويح بإدراج مصارف وأسماء شركات وأشخاص على لوائح الإرهاب، وتارة كان هناك تنفيذ للتهديدات، أو إعطاء مهلة قبل إدراج لبنان على اللوائح السوداء...

باتت المعلومات عن الزبائن متاحة للجميع (مروان طحطح)

انضمام أكثر من 3000 مؤسسة مصرفية و30 مصرفاً مركزياً إلى سجل «اعرف عميلك». وبحسب بيان سويقت، فإن الانضمام إلى هذا السجل يتيح «تبادل البيانات والوثائق بشكل فوري مع مصارف مختارة من دون أن تسلّم قدرة التحكم ببياناتها لأحد، كما أنها تتحكم بمن يستطيع الحصول على هذه البيانات. ولا يدفع المستخدمون أي رسوم مقابل إضافة البيانات إلى السجل أو مقابل تبادل بياناتهم مع مصارف أخرى. فهم يدفعون فقط مقابل البيانات التي يستهلكونها من مؤسسات أخرى». حالياً، إن المعلومات التي تجمعها المصارف في لبنان تبقى في أرشيفها

المهم أن الامتثال مطبّق في لبنان، وبالتالي فإن التطور الذي طرأ على سجل «اعرف عميلك» في الخارج، قد يصبح أمراً مطلوباً من لبنان خلال الفترة المقبلة، ولا سيما في ضوء



الانضمام إلى هذا السجل يتيح تبادل البيانات بشكل فوري



ولا تطلع أي مؤسسة أخرى عليها. أي مؤسسة أو مصرف مراسل يريد أي معلومات متصلة بعملية يقوم بها زبون ما، تقدّم له الأجوبة على أسئلته من دون أن يكون له حق الولوج إلى المعلومات كلها، فضلاً عن أن عملية التحويل، عادة، تتضمن إبلاغ الزبون بهذه الإجراءات، أما في حالة الانضمام، فقد تصبح المعلومات عن الزبائن متاحة للجميع وفق مصالح المصارف مع بعضها البعض لا وفق قانون السرية المصرفية. ويأتي هذا الأمر بعد حديث متزايد عن إجراءات تدقيق مكلفة على مصارف المراسلة التي ستلغي عقودها مع المصارف الصغيرة في لبنان بسبب عدم جدواها

مؤشر

ارتفاع مؤشر PMI إلى أعلى مستوى له في 9 أشهر

ارتفع مؤشر BLOM PMI من المستوى القياسي الأدنى 43,8 نقطة خلال شهر تشرين الأول إلى 46,9 نقطة في شهر تشرين الثاني. وكانت هذه أعلى قراءة منذ شهر شباط، رغم أنها ظلت تشير إلى تدهور عام في الظروف التجارية للقطاع الخاص. وقال مروان مخايل، رئيس دائرة الأبحاث في بنك بلوم إنفست، إنه «على الرغم من استمرار تباطؤ النشاط التجاري لدى شركات القطاع الخاص اللبناني خلال شهر تشرين الثاني، لم يمرّ انتخاب رئيس جديد للبلاد بعد أكثر من عامين من الجمود السياسي مرور الكرام، بل نجح في تخفيف وتيرة تدهور الظروف التجارية. ومن المتوقع أن تتحسن الصورة أكثر في الأشهر المقبلة إذا تمّ تشكيل مجلس الوزراء بسلاسة، وهو أمر من شأنه أن يزيد من التفاؤل على الساحة اللبنانية ويساعد بالتالي في جذب تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى». مؤشر PMI هو مؤشر مركب، يحتسب على أساس متوسط خمسة مكونات أساسية في نشاط الشركات هي: الطلبات الجديدة لديها (30% من المؤشر)، ومستوى الإنتاج (25%)، ومستوى التوظيف (20%)، ومواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50,0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50,0 نقطة إلى وجود تراجع.

وبحسب النتائج الرئيسية للمؤشر، فقد استمر تراجع مستوى النشاط التجاري في الشركات اللبنانية خلال شهر تشرين الثاني. وكذلك بالنسبة إلى الطلبات الجديدة لدى الشركات، والتي أشارت الأدلة المنقولة إلى أنها لا تزال متأثرة بمشكلات تدفق السيولة النقدية وعدم الاستقرار في البلاد. كما شهد شهر تشرين الثاني استمرار انخفاض حجم الأعمال الجديدة الواردة من الخارج، لتستمر سلسلة التراجع الحالية إلى 16 شهراً. وتراجع معدل التوظيف لدى القطاع الخاص في لبنان للشهر التاسع على التوالي خلال شهر تشرين الثاني. ومع ذلك، فقد كان معدل التراجع أبطأ من المعدل القياسي المسجل في شهر تشرين الأول وكان هامشياً فقط في مجمله. ورغم استمرار نقصان أعداد القوى العاملة فقد أشارت الشركات أيضاً إلى تراجع مستويات الأعمال غير المنجزة.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي بلوم في لبنان

±50 لا يوجد تغيير عن الشهر الماضي يتم تعديله بصفة دورية

